



إدارة التعليم
مديرية التعليم العام
قسم التعليم غير النظامي

برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية

إعداد
عبدالله الناصر
رئيس قسم التعليم غير النظامي

إشراف
د. زينب الشوابكة
مديرة ادارة التعليم

تشرين/ ٢ / ٢٠١٧

محو الأمية في الأردن

يُعدُّ الأردن واحداً من البلدان التي قطعت شوطاً كبيراً في مكافحة الأمية، وذلك إيماناً منه بحق التعليم للجميع حقاً أصيلاً كفله الدستور الأردني، وتحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أمام الجميع بوصفه مرتكزاً أساسياً في قانون التربية والتعليم، ونتيجة اهتمام الهاشميين بهذه المشكلة منذ صدور الدستور الأردني عام ١٩٥٢م، عندما أوعز صاحب الجلالة الملك الراحل الحسين بن طلال (طيب الله ثراه وأسكنه فسيح جناته) بتنفيذ برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية في الفرق والوحدات العسكرية، وفي عام ١٩٥٣م، افتتحت وزارة التربية والتعليم صفوفاً ليلية لمحو الأمية وتعليم الكبار، وفي عام ١٩٥٥م، ورد في قانون المعارف في المادة الثالثة والعشرين منه نص صريح بذلك وهو: "تسعى وزارة المعارف العمومية إلى فتح مدارس شعبية غايتها تثقيف الكبار ممن لم تتح لهم فرصة التعلّم أو لم يتمكنوا من مواصلة التعلّم في المدارس الابتدائية، ولأجل هذه الغاية تسمح الوزارة باستعمال أبنية المدارس الحكومية في أوقات فراغها لهذا الغرض". وقد أنيطت مهمة الإشراف على برامج محو الأمية في عام ١٩٦٥م، بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل؛ حيث أصدرت الدولة نظاماً خاصاً بتعليم الكبار ومحو الأمية، وجعلت حق الإشراف عليه من اختصاص اللجنة العليا لمحو الأمية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وتمثل فيها قطاعات الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم والقوات المسلحة والقطاع الخاص.

وقد أعادت الدولة في عام ١٩٦٨م حق الإشراف على برامج محو الأمية لوزارة التربية والتعليم، حيث وضع نظام جديد لتعليم الكبار ومحو الأمية (نظام رقم ٤٣ لسنة ١٩٧١)، وكان قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ قد أكد في الفقرة (٣) من المادة (٥) على "إنشاء مراكز لتعليم الكبار ولنشر الثقافة العامة في مختلف أنحاء البلاد"، واشتمل هذا القانون أيضاً على فصل خاص بتعليم الكبار هو الفصل السادس عشر الذي نص على أن "تعنى الوزارة بنشر الثقافة بين أفراد الشعب، وذلك بتأسيس مراكز لتعليم الكبار على أساس من رغبتهم تنظم فيها دراسات علمية وثقافية وعملية وفنية لإتاحة الفرص للنهوض بمستوى حياتهم بأنفسهم". ثم صدر نظام تعليم الكبار رقم (٢٤) عام ١٩٨٠م، الذي أجاز استخدام الأبنية المدرسية، وتكليف المعلمين بالتدريس، وحدد مدة الدراسة في المراكز بـ (١٦) شهراً للمستوى الذي يعادل الصف الرابع الأساسي، و (١٦) شهراً لمرحلة المتابعين، ونص كذلك على أن يكون التدريس في المراكز لمدة خمسة أيام في الأسبوع، بمعدل ساعتين في اليوم الواحد. ثم صدر نظام برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية رقم (٨١) لسنة ٢٠٠٥م الذي كان من أبرز بنوده الرئيسة رفع مكافآت العاملين بالمراكز. كما سنت التشريعات التي تفرض إلزامية التعليم ومجانيته لمدة ست سنوات في سنة ١٩٥٢م، ثم أصبحت المدة الإلزامية سنة ١٩٦٤م، تسع سنوات، وبعد المؤتمر الوطني الأول للتطوير التربوي الذي عقد في عمان سنة ١٩٨٧م، تم اعتماد بنية التعليم الجديدة منذ العام ١٩٨٩/١٩٩٠م؛ حيث أصبحت إلزامية التعليم عشر سنوات.

واستمرت هذه الجهود واضحة جلية في عهد صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم (حفظه الله ورعاه) الذي يدعو باستمرار إلى ضرورة معالجة مشكلة الأمية؛ لما تفرزه من انعكاسات سلبية على الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، ولما تسببه أيضاً من عقبات أمام برامج التنمية المستدامة، فكانت التوجيهات الملكية السامية تحثّ دوماً على علاج هذه المشكلة بخطة مدروسة مبرمجة تمثلت في إغلاق الرافد الذي يغذي الأمية، وهم الطلبة الذين يتسربون من المدارس قبل امتلاكهم المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، حيث

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على نظام جديد لبرنامج تعليم الكبار ومحو الأمية رقم (٨١) للسنة ٢٠٠٥م.

وتكلفت هذه الجهود بأن تمّ التوسع في إنشاء المؤسسات التربوية حتى شملت مناطق المملكة كافة، وفي الوقت ذاته عملت وزارة التربية والتعليم على افتتاح مراكز لتعليم الكبار ومحو الأمية وتوسعت فيها حتى شملت جميع أرجاء المملكة، وذلك لتوفير الفرص التعليمية للمواطنين الذين حالت ظروفهم دون مواصلة تعلمهم عندما كانوا في سن التعليم المدرسي وأصبحوا يشكلون عائقاً أمام برامج التنمية رغم رغبتهم بمواصلة التعلم، حيث دأبت الوزارة على فتح صفوف دراسية ومراكز لتعليم الكبار ومحو الأمية في أي تجمع سكاني يتوافر فيه (١٠) دارسين، كما قامت بوضع الإجراءات الكفيلة للحدّ من تسرب الطلبة من مرحلة التعليم الأساسي.

وقد سار الأردن بخطوات متطورة لخفض نسبة الأمية عندما بلغت ما يقرب من (٨٨٪)؛ حيث تم البدء بتخفيضها عند صدور الدستور الأردني المعدل في عام ١٩٥٢م، حين أوعز جلاله المغفور له -بإذن الله تعالى- الملك الحسين بن طلال المعظم بفتح مراكز لتعليم الكبار ومحو الأمية في الوحدات والألوية العسكرية أولاً، واستمر اهتمام القيادة الهاشمية بموضوع تعليم الكبار ومحو الأمية حتى عهد جلاله الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، لتصبح هذه المراكز منتشرة في أنحاء المملكة جميعها (بوادئها وأريافها ومدنها) تقدم الخدمة التعليمية للأمية من سن ١٥ سنة فما فوق، مما أدى إلى خفض نسبة الأمية في وقتنا الحاضر حيث وصلت عام ٢٠١٦م، إلى (٦,٨٪)، وبواقع (٣,٥٪) للذكور و(١٠٪) للإناث.

وقد كان اهتمام الوزارة ببرنامج تعليم الكبار ومحو الأمية من أن هذا البرنامج يشكل القاعدة والأساس لأي نوع من أنواع التعليم اللاحقة سواء كانت أكاديمية أو مهنية، ولكونه إجراءً تعليمياً يعالج الأوضاع التعليمية لدى المواطنين الكبار، ولأنه العلاج لمشكلة الأمية التي تؤثر في المجتمع تأثيراً سلبياً وتبرز آثارها في التخلف الحضاري وعدم القدرة على مواكبة المتغيرات المتلاحقة والتطورات السريعة في هذا العصر، والتي تترك بصماتها في مناحي الحياة جميعها ولاسيما برامج التنمية الشاملة.

ونظراً لأهمية هذا النوع من التعليم فقد عملت وزارة التربية والتعليم على إعداد وتنفيذ برامج ومشاريع شاملة لمحو الأمية تساعد البرنامج العام وتعمل على خفض نسبة الأمية في الأردن إلى (٥٪) أو أقل بحلول العام ٢٠١٥م، وفي الوقت ذاته أخذ النظام التربوي الأردني بمبدأ التربية المستدامة لمنع ارتداد المواطنين الذين امتلكوا مهارات القراءة والكتابة والحساب إلى الأمية، فأضافت لهم سنتين دراسيتين في "مرحلة المتابعة".

واقع برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية في المجال الأكاديمي

تشرف وزارة التربية والتعليم على هذا البرنامج منذ عام ١٩٦٨م، من خلال قسم التعليم غير النظامي، حيث تقوم بتقديم مجموعة من الفرص التعليمية للمواطنين الذين حرموا من التعليم يوم كانوا في سنّه، وأصبحوا يشكلون رغم إرادتهم عقبة كبيرة في وجه خطط التنمية الشاملة للمجتمع، وذلك من خلال حلقة متكاملة من البرامج التعليمية تبدأ من الأول الأساسي حتى الثانوية العامة في إطار تربية مستمرة من خلال برامج محو الأمية وما بعد الأمية.

برنامج محو الأمية

برنامج محو الأمية من أكبر البرامج التعليمية التي تقدم للكبار، فهو يشمل القاعدة الأساسية ويشكل اللبنة الأولى لأي نوع من أنواع التعليم أو التدريب، إذ لا يستطيع الأمي مواصلة دراسته أو تدريبه دون امتلاك المهارات الأساسية، ويستمد هذا البرنامج فلسفته وأهدافه من فلسفة وأهداف التربية في الأردن، كما يستمد مشروعية العمل به من جميع المراتب التشريعية بدءاً بالدستور ومروراً بقانون التربية والتعليم وانتهاءً بالأنظمة والتعليمات، ويقدم البرنامج لمتحقيه الكتب والقرطاسية وبعض الحوافز مجاناً.

وقد عملت وزارة التربية والتعليم في هذا المجال بأسلوبين هما:

الأسلوب الوقائي

يتمثل في توفير التعليم الأساسي المجاني والإلزامي لجميع أفراد المجتمع الذين هم في سن التعليم المدرسي، وقد بدأت وزارة التربية والتعليم العمل على إلزامية التعليم لمدة ست سنوات منذ سنة ١٩٥٢م، وفي عام ١٩٦٤م، صدر قانون التربية والتعليم الذي عمل على تمديد إلزامية التعليم ومجانيته لتسع سنوات، وفي عام ١٩٨٧م، بعد مؤتمر التطوير التربوي الأول (٦-٧) أيلول عام ١٩٨٧م، مددت إلزامية التعليم لعشر سنوات لتشمل مرحلة التعليم المجاني الإلزامي لجميع الفئات العمرية من سن السادسة حتى السادسة عشرة. وبذلك يكون النظام التربوي الأردني قد عمل على إغلاق الرافد الذي يغذي حجم الأمية، وعمل على خفضها تدريجياً مع فتح القنوات بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي.

الأسلوب العلاجي

يقسم هذا البرنامج من حيث المستوى التعليمي إلى مرحلتين: المرحلة الأولى تسمى مرحلة المبتدئين، ومدة الدراسة فيها (١٦) شهراً أو عامين دراسيين يمنح المتخرج منها شهادة دراسية تعادل شهادة الصف الرابع الأساسي، والمرحلة الثانية تسمى مرحلة المتابعين، ومدة الدراسة فيها (١٦) شهراً أو عامين دراسيين، يمنح المتخرج منها شهادة تعادل شهادة الصف السادس الأساسي.

وفي ضوء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٧م، بأن يعدّ عام ١٩٩٠م، عامًا دوليًا لمحو الأمية، وانسجاماً مع خطة التطوير التربوي التي انبثقت عن المؤتمر الوطني الأول للتطوير التربوي الذي عقد في عمان في الفترة من (٦-٧ أيلول) عام ١٩٨٧م، بشأن تعميم التعليم الأساس ومحو الأمية بحلول العام ٢٠٠٠م، فقد قامت وزارة التربية والتعليم بتنفيذ مشاريع شاملة لمحو الأمية ومساندة للبرنامج العام للتسريع بالخلاص من مشكلة الأمية، وتهدف هذه المشاريع إلى تزويد الدارس بمهارات القراءة والكتابة والثقافة المهنية لرفع مستواه الثقافي والاجتماعي والاقتصادي.

فلسفة وأهداف برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية

يستمد هذا التعليم فلسفته وأهدافه من فلسفة وأهداف التربية والتعليم في الأردن، حيث تستند هذه الفلسفة على أسس احترام كرامة الفرد وحرية، وتقدير المصلحة العامة للمجتمع، كما تقوم على العدل الاجتماعي، وإتاحة الفرص المتساوية في التعليم لجميع أبناء الأردن وبناته، واحترام الحرية والنظام الديمقراطي الذي يتيح للمواطنين أن يسهموا في حكم أنفسهم وإدارة شؤونهم في شتى الميادين، على أساس من المعرفة والمصلحة المشتركة.

كما تتبثق عن هذه الفلسفة في هذا الميدان أهداف عامة تتمثل في إعداد المواطن الصالح المتمسك بجميع حقوق المواطنة الصالحة، وتنمية مهارات نقل الأفكار بسهولة إلى الآخرين من خلال التعبير الكتابي، ومساعدة الفرد على النمو السوي (جسمياً وعقلياً واجتماعياً وعاطفياً)، ورفع المستويات الصحية والاقتصادية والترفيهية، وفهم البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية، متدرجاً من البيت الفلقرية فالمدينة فاللواء فالمحافظة فالأردن فالوطن العربي الكبير فالمجتمع الإنساني.

أما الأهداف الخاصة للبرنامج فتتمثل في العمل على:

- خفض نسبة الأمية بين (٠,٥ - ١٪) سنوياً.
- الإسهام في تعميم التعليم.
- رفع المستوى الثقافي والعلمي لدى الدارسين.
- محاولة توفير فرص عمل مناسبة ومحااربة البطالة.
- تنمية وتطوير المجتمع من خلال إكساب الملتحقين بالبرنامج مهارات الحياة الأساسية والضرورية.

إنجازات برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية

- اهتمت وزارة التربية والتعليم بالتعليم غير النظامي لدوره الكبير في تعميم التعليم، ولأنه يقدم الخدمات التعليمية للمواطنين الكبار الذين فاتتهم فرص التعليم، وقد جاء هذا الاهتمام تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية، وتوصيات مؤتمر التطوير التربوي الأول، وخطط التطوير التربوي الفرعية. ونتيجة لهذه العناية فقد حقق هذا النوع من التعليم إنجازات رئيسة وملموسة في جميع مجالاته، وهي:

أ- الإنجازات الكمية

يوضح الجدول التالي عدد مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية وعدد الملتحقين بها، وكذلك نسب الأمية التفصيلية حسب الجنس للأعوام العشرة الأخيرة:

نسبة الأمية التفصيلية	عدد الملتحقين بالمراكز			عدد مراكز محو الأمية			العام الدراسي
	إناث	ذكور	السنة	المجموع	إناث	ذكور	
العامية							
٧,٩٪	١١,٦٪	٤,٣٪	٢٠٠٧	٥٦٣٦	٤٨٠٩	٨٢٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٧,٧٪	١١,٤٪	٤,١٪	٢٠٠٨	٦٤٥٧	٦٠٠٢	٤٥٥	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٧,٢٪	١٠,٨٪	٣,٧٪	٢٠٠٩	٦١٢٨	٥٥٣٠	٥٩٨	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٧٪	١٠,٣٪	٣,٧٪	٢٠١٠	٥٥٨٣	٥٢٣٣	٣٥٠	٢٠١٠/٢٠٠٩
٦,٧٪	٩,٩٪	٣,٦٪	٢٠١١	٥٨٧٨	٥٥٢٣	٣٥٥	٢٠١١/٢٠١٠
٦,٧٪	١٠٪	٣,٥٪	٢٠١٢	٦٢٦١	٥٧٤٤	٥١٧	٢٠١٢/٢٠١١
١٠,١٪	٣,٧٪	٦,٨٪	٢٠١٣	٥٢٧٤	٤٩٥٦	٣١٨	٢٠١٣/٢٠١٢
٩,٨٪	٣,٧٪	٦,٧٪	٢٠١٤	٥٧٦٣	٥٤٤٩	٣١٤	٢٠١٤/٢٠١٣
٩,٥٪	٣,٤٪	٦,٤٪	٢٠١٥	٤٩٣٧	٤٥٥٣	٣٨٤	٢٠١٥/٢٠١٤
١٠٪	٣,٥٪	٦,٨٪	٢٠١٦	٣٤٩٩	٣٢٣٤	٢٦٥	٢٠١٦/٢٠١٥
				١٣٣٠	١٠٢٩	٣٠١	٢٠١٧/٢٠١٦

عدد المراكز حالياً (تحت جمع البيانات) وهي مبدئياً (١٦٥) مركز منها (١٧) في مراكز الاصلاح والتأهيل

الإنجازات النوعية

لقد أسهمت برامج تعليم الكبار ومحو الأمية التي أعدتها وزارة التربية والتعليم في معالجة العديد من القضايا والمشكلات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية للفرد والمجتمع على حد سواء؛ فمن الناحية التعليمية أسهمت هذه البرامج في توفير فرص التعليم للذكور والإناث على حد سواء وهو الأمر الذي أدى إلى تعميق الوعي الوطني والقومي لديهم محققاً العدل والمساواة فيما بينهم تحقيقاً لأهداف التعليم للجميع، وتنفيذاً سريعاً لخطط التنمية الشاملة، وأسهمت أيضاً بتوفير فرص جيدة للكبار الراغبين في تعويض ما فاتهم من فرص التعليم، وذلك بمعالجتها بعض الإفرازات السلبية للتعليم النظامي المدرسي، إذ أمكن من خلاله تدارك ما قصر أو عجز عن تحقيقه التعليم النظامي لأعداد كبيرة من المواطنين وهم في سن التعليم.

وبالتكامل الرأسي والأفقي بين التعليمين النظامي وغير النظامي من خلال التعلم متعدد القنوات والتعلم الذاتي والتقنيات، سعت هذه البرامج إلى تحقيق التكامل بين مؤسسات وبرامج التعليمين النظامي وغير النظامي، وذلك من خلال الجمع بين التدريب والتعليم، مما أدى إلى الإسهام في تنمية شخصية الفرد المتكاملة القادرة على المشاركة في عمليات التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

كما أسهمت هذه البرامج في تفعيل ديمقراطية التعليم لضمان تعلم أساسي للمواطنين كافة، وتبني شبكة للتعليم المستمر مدى الحياة ضمن فلسفة واضحة المعالم على أن تكون المؤسسة التعليمية مؤسسة تعتمد نظام التعلم المفتوح الذي يعتمد على شبكات المعرفة ووسائل تكنولوجيا التعلم الجديد والتواصل الفعال مع القطاعات المختلفة، كما أسهمت هذه البرامج في إعداد المعلمين الأكفاء لتولي تدريس هذه الفئة من المجتمع انطلاقاً من أن المعلم المُعدّ والمدرّب يستطيع إيجاد تعلم فعال لدى الفرد، وذلك بعقد مشاغل تعليمية للمعلمين تزودهم بالأساسيات في أساليب التدريس والخصائص النمائية للكبار ضمن خطة مرسومة، وذلك للتعديل من آثار الأمية على الجميع.

أما من الناحية الاجتماعية فقد أكدت هذه البرامج الاهتمام بالفرد والمجتمع على حدٍ سواء؛ فقد أكدت الاهتمام بشخصية الفرد الجسمية والصحية والنفسية، وأكسبته المهارات الاجتماعية والأنشطة اللازمة التي تساعد في مواجهة مشكلات الحياة التي أدت إلى التغيير في سلوكه وأدت إلى العمل على تقدمه وتطوره نحو الأفضل من خلال زيادة الوعي المعرفي والعلمي لديه، وزادت ثقة الفرد بنفسه وحققت مطالب النمو لديه وساعدته في تحقيق دوره الاجتماعي وتغيير أفكاره الخاطئة، مما أدى إلى إكسابه المهارات اللازمة ليستطيع إحداث التغيير لديه ولدى المجتمع نحو الأفضل للنهوض به والعمل على تقدمه، وساعدت هذه البرامج أيضاً على استيعاب التحولات والتغيرات الاجتماعية والمعرفية ذات العلاقة بالتكنولوجيا والتقنيات العلمية والحضارة المختلفة التي تسهم في تقدم المجتمع.

أما من الناحية الاقتصادية فقد أدت هذه البرامج إلى إشباع رغبات الفرد واهتماماته وميوله وزادت من الإنتاجية في العمل حسب ما تتطلبه حاجات المجتمع وسوق العمل، مما أدى إلى رفد المجتمع بالكفاءات المهنية والقوى العاملة المدربة والمؤهلة التي تسهم في نهوضه.

التحديات والصعوبات التي تواجه وزارة التربية والتعليم في مجال التعليم غير النظامي

أ- التحديات

- تحديات مادية ومالية.
- تحديات تتعلق بتوافر البيانات المطلوبة.
- تحديات تتعلق بإحجام بعض الدارسين عن الالتحاق ببرنامج محو الأمية، وكذلك تسرب بعض الدارسين الملتحقين بهذه المراكز.

ب- الصعوبات

- قلة دورات التأهيل والتدريب للعاملين في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية.
- قلة الحوافز المادية والمعنوية في برامج تعليم الكبار.
- قلة الوسائل التعليمية الحديثة، وعدم القدرة على توفير أجهزة حاسوب لمراكز تعليم الكبار ومحو الأمية؛ لمحو الأمية الحاسوبية.

ج- الحلول المقترحة لهذه الصعوبات

- إسهام المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تمويل برامج التعليم غير النظامي.
- توفير حوافز مادية أكبر للدارسين.
- إيجاد برامج تلفزيونية، وإعداد دورات تثقيفية، وتوفير أجهزة حاسوب.
- زيادة عدد الدورات التدريبية للعاملين في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية.
- التركيز على المناطق التي ترتفع فيها نسبة الأمية، مثل مناطق الأغوار والبادية.